



THE NATIONAL  
INVESTMENT COMMISSION

الهيئة الوطنية  
للاستثمار

# المناخ الاستثماري في العراق 2015

1

د. عبد الله البندر  
مستشار الهيئة الوطنية  
للاستثمار

## تعريف الاستثمار

ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر على قيام مستثمر طبيعي او معنوي (شركة) باستثمار عيني كالمعامل والأبنية في بلد اجنبي .

ويرى اخرون بان الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الهدف .

في حين يرى البعض الاخر : بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع الاستهلاك الحالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها اشباع استهلاكي مستقبلي .

وهناك تعريف اخر للاستثمار ينطوي على الاتي :

الاستثمار يعني التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة والفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات .

## تعريف الاستثمار

او يمكن تعريفه :

بانه التضحية المؤقتة باموال حالية من اجل اموال مستقبلية وهذه التضحية ترتبط عادة بعوامل ثلاث اساسية :

أ- العائد المتوقع .

ب- درجة المخاطرة .

ت- الوقت .

كما يمكن تعريفه بأنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل انتاجية جديدة لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الانتاجية .

## انواع الاستثمار :

تعدد انواع الاستثمارات بتعدد النظرة اليها من حيث طبيعتها او من حيث القائم عليها او من حيث تعدد انواع الانشطة الاستثمارية .

اولاً / طبيعة الاستثمار :

استثمار مادي (كالمباني والعقارات والالات) .

استثمار مالي<sup>4</sup> (الاوراق المالية ، الاسهم ، السندات) .

ثانياً / القائم بالاستثمار :

أ- استثمار شخصي او فردي (طبيعي)

وهو ما يقوم به شخص يستخدم ما يتاح اليه من اموال وموارد للقيام باستثمارات مادية او مالية .

ب- استثمار مؤسسي

وهو ذلك الاستثمار الذي يقوم به شخص معنوي (شركة او هيئة او مؤسسة استثمارية)

## انواع الاستثمار :

5

ثالثاً / الاستثمار العام والاستثمار الخاص :

الاستثمار العام هو ما تقوم به شركات تابعة للحكومة او ما يعتق عليها بالقطاع العام .

الاستثمار الخاص : وهو ما يقوم به شخص او مجموعة اشخاص تحت أي شكل قانوني من اشكال الشركات الخاصة .

والتفرقة العامة بين النوعين هي ان الاستثمار الخاص يهدف بالاساس الى الربح في حين يكون الاستثمار العام هدفه تقديم الخدمات المجتمعية .

## الاستثمار المباشر والغير مباشر :

المباشر / هو استثمار طويل الاجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة كيان مهيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المستثمرة) على مشروع مقام في اقتصاد اخر وهنا يجار المستثمرجنبي درجة مهمة من التأثير على ادارة المشروع المقام في بلد اخر غير بلده الام .

غير المباشر / هو الاستثمار في الاوراق المالية (الاسهم والسندات الخاصة او الحكومية في البلد المضيف ليقصد المضاربة والاستفادة من فروق الاسعار.

## 7 محددات الاستثمار الاجنبي

ان اهم محددات الاستثمار الاجنبي تتطوي عن الاجابة على السؤال الاتي (ما هي العوامل التي تدفع المستثمرين او الشركات الاستثمارية للعمل في دولة معينة دون دولة اخرى ؟ )

والاجابة المنطقية لهذا السؤال هي ان هناك الكثير من العوامل التي تدفع بالمستثمرين لاقامة مشاريع استثمارية داخل او خارج بلدانهم وهذه العوامل قد تكون راجعة الى وضع الدول المصدرة للاستثمارات او الى المناخ الاستثماري في الدول المضيفة او ان هذه العوامل تعود الى المستثمر او الشركة الاستثمارية نفسها . واستناداً لذلك يمكن تقسيم العوامل التي تؤدي او تحدد الاستثمارات الى قسمين :

- محددات الاستثمار لدى المستثمر نفسه .
- محددات الاستثمار لدى الدولة الام .

## محددات الاستثمار لدى المستثمر نفسه :

- معدل الفوائد على الاستثمار .
- سعر الفائدة .
- التسويق .
- تكاليف الانتاج .
- التكنولوجيا .

## محددات الاستثمار الراجعة للدولة الام :

- عدم توفر مناخ استثماري يشجع على استثمار العوائد المالية لديها .
- عدم وجود استقرار سياسي فيها الامر الذي يدفع بالشركات الى البحث عن ظروف افضل في الدول الاخرى .
- وجود فوائض مالية كبيرة لاتستطيع الدولة الام استثمارها داخل البلد لاسباب معينة قد تكون اقتصادية او اجتماعية او طبيعية .



## محددات الاستثمار لدى الدولة المضيفة :

اولاً / المحددات السياسية والقانونية :

- الديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني .

- زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي .

- المحددات التشريعية تؤثر على جذب الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بالتشريعات وإجراءات المحاكم والتنازع وغيرها فضلاً عن إمكانية تحويل الأموال والفوائد والقوانين المنظمة للتصرف بالأموال والأرباح .

## محددات الاستثمار لدى الدولة المضيفة :

ثانياً / المحددات الاقتصادية :

- اختيار موقع المشروع  
وما يتعلق به في موضوع تخصيص الاراضي

- درجة الانفتاح الاقتصادي

ويستخدم معيار نسبة الصادرات الى الناتج القومي في بعض الدول  
كمعيار لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي .

- القوة التنافسية للاقتصاد

كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب  
المزيد من الاستثمارات الاجنبية ، وكذلك يمكن اعتبار معدل نمو  
الصادرات كأحد المعايير المهمة لقياس القوة التنافسية للاقتصاد .

## محددات الاستثمار لدى الدولة المضيفة :

- قدرة تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد

أي انه كلما تميزت إدارة الاقتصاد بالكفاءة والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كلما كان الاقتصاد قادراً على جذب استثمارات أجنبية وقد يكون قيمة الاحتياطات من النقد الأجنبي احد المعايير المهمة في قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء المتوقعة فضلاً عن معيار نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي فكلما انخفضت تلك النسبة دل ذلك على جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي .

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشر على درجة قوة الاقتصاد وتناميه .

## محددات الاستثمار لدى الدولة المضيفة :

- العمالة /
- ان انخفاض تكلفة عنصر العمل يشجع دخول العديد من المشاريع والاستثمارات الاجنبية كونه واحد من العناصر التي تخفض التكاليف وتساهم في زيادة الارباح .
- البنى التحتية /
- تمثل البنية الاساسية المتطورة عوامل جذب للاستثمارات الاجنبية كالطرق والمطارات وخطوط السكك الحديد والجسور وانظمة الاتصال ومد توفر التكنولوجيا فضلاً عن ضرورة توفر الطاقة الكهربائية اللازمة المشاريع الاستثمارية .
- مدى كفاءة المؤسسات المالية .
- الاعفاءات الضريبية .

## محددات الاستثمار لدى الدولة المضيفة :

ثالثاً / المحددات الخاصة بالسياسة الاقتصادية :

### 1- اسعار الفائدة :

ان تخفيف اسعار الفائدة يعتبر عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات طبقاً للنظرية الكنزوية والنيوكلاسيكية لكن بعض الاقتصاديين قد لا يرون ذلك مفيداً ويطالبون بتحرير اسعار الفائدة تحت تبرير ان الهدف من تحريرها هو تشجيع المدخرات التي تؤؤدي في النهاية الى سيادة عنصر الاستثمار الاكثر كفاءة وربحية .

في حين يرى البعض خلاف ذلك 14

حيث ان رفع اسعار الفائدة قد تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص من ناحيتين :-

أ- رفع التكلفة الحقيقية للاقتراض من البنوك .

ب- رفع فائدة الفرصة البديلة المتمثلة في الاحتفاظ بالأرباح المحتجزة للمشروعات في شكل ودائع بنكية بدلاً من استثمارها في توسيع القاعدة الانتاجية لهذه المشروعات وهو ما يعني ارتفاع تكلفة استخدام رأس المال الامر الذي انعكس سلباً على حجم ومستويات الاستثمار الخاص .

رابعاً / المحددات البيئية والمؤسسية :

كلما كان النظام البيئي يعتمد على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الاجنبي كلما كان جاذباً له والعكس صحيح .

اما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي فيتكون من النظام الاداري والأجهزة القائمة على ادارة الاستثمار والتظمين ونظم المعلومات الاستثمارية . وكلما يكمن هذا النظام المؤسسي بالكفاءة وحسن التنظيم والإدارة الجيدة كلما كان نظاماً جاذباً للاستثمار والعكس هو الصحيح .

## لماذا تستثمر في العراق

يتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الى الداخل وذلك تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والأراضي بمختلف استخداماتها فضلاً عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي مما يتيح فرصاً للإنتاج والتصدير والاستيراد وكل ما تقدم يتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية .

وإزاء ما شهد العراق من تحول فلسفته الاقتصادية نحو اقتصادات السوق ، فقد شرع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل وان الأسباب الموجبة الواردة فيه ركزت على ضرورة جلب الخبرات التقنية والعلمية ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع ، في حين جاءت أهداف القانون كما يأتي :



1. تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها .
  2. تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة لإحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية .
  3. تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين .
  4. حماية حقوق وممتلكات المستثمرين .
  5. توسيعه الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .
- إما الوسائل التي اعتمدها القانون في تحقيق هذه الأهداف فهي :
1. منح المشاريع التي تشملها أحكام هذا القانون الامتيازات والضمانات اللازمتين لاستمرارها وتطويرها من خلال تقديم الدعم بما يؤمن تعزيز القدرات التنافسية لتلك المشاريع في الأسواق المحلية والأجنبية .
  2. منح المشاريع الحاصلة على اجازة الاستثمار من الهيئة تسهيلات واعفاءات

## ومزايا وضمانات وكما يأتي :

- للمستثمر العراقي أو الأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل تحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص وله حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة مشاريع الإسكان حصراً .
- توضع إشارة عدم تصرف على سند الملكية إلى حين تنفيذ المستثمر الأجنبي التزاماته وبتأييد من هيئة الاستثمار المانحة للإجازة .
- يلتزم المستثمر العراقي أو الأجنبي بالغرض الذي ملكت من اجله الأرض أو العقار وبعدم المضاربة بهما .
- في حالة إخفاق المستثمر العراقي أو الأجنبي الذي تملك أرضاً أو عقاراً بموجب هذا القانون في تنفيذ التزاماته ضمن المدة المحددة في الاتفاق المبرم مع هيئة الاستثمار المانحة للإجازة تتولى دائرة التسجيل العقاري وبناءً على طلب من الهيئة المذكورة إلغاء التسجيل وإعادة الأرض أو العقار إلى مالكه السابق مقابل إعادة بدل البيع إليه .

- يلتزم المستثمر العراقي أو الأجنبي بتشديد الوحدات السكنية خلال الفترة المحددة في الاتفاق وبيعها أو إيجارها إلى المواطنين وفقاً لتعليمات تصدر لهذا الغرض وللمستثمر العراقي أو الأجنبي أن يتصرف ببقية أجزاء المشروع الإسكاني طيلة فترة الإجازة وفق شروط الاتفاق المبرم معه .
- للمستثمر العراقي أو الأجنبي حق استئجار الأراضي والعقارات من الدولة او من القطاعين الخاص والمختلط لغرض إقامة المشاريع الاستثمارية عليها لمدة لا تزيد على مدة الإجازة والتي لا تزيد مدتها عن 50 سنة قابلة للتجديد بعد مراعاة طبيعة المشروع والجدوى الاقتصادية منه .
- لهيئة الاستثمار المانحة للإجازة الاتفاق مع المستثمر العراقي أو الأجنبي على عودة المشروع إلى الدولة أو الإقليم أو المحافظة غير المنتظمة بإقليم بعد انتهاء مدة الإجازة وبالشروط الواردة في الاتفاق المبرم معه .
- للمستثمر العراقي أو الأجنبي أن ينقل ملكية المشروع الاستثماري كلاً أو جزءاً خلال مدة الإجازة إلى أي مستثمر عراقي أو أجنبي آخر على أن يواصل

المستثمر الجديد العمل في المشروع في الإختصاص ذاته أو في اختصاص آخر بعد موافقة الهيئة المانحة للإجازة ويحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القانون وأحكام الاتفاق المبرم مع المستثمر المذكور ، في حالة نقل المستثمر العراقي أو الأجنبي لملكية المشروع خلال مدة تمتعه بالمزايا والتسهيلات والضمانات الممنوحة له فان المستثمر الجديد يستمر بالتمتع بها حتى انقضاء تلك المدة .

• للهيئة المانحة للإجازة الاتفاق مع المستثمر العراقي او الاجنبي على بقاء المشروع الاستثماري ملكاً للمستثمر ارضا وبناءا حسب ما اذا كان المشروع اسكانيا او غير اسكاني على التوالي والتعاقب بعد انتهاء فترة الاجازة دون التمتع بالمزايا والتسهيلات والضمانات الواردة في هذا القانون .

وقد أتاح القانون للمستثمر التمتع بالمزايا الاتية :

- إخراج رأس المال الذي ادخله إلى العراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى .
- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه واكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة ولا يمنع من ذلك وجود عقارات ضمن موجودات الشركات المذكورة .
- تكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات .
- التأمين على المشروع لدى أي شركة تأمين عراقية او اجنبية يعتبرها المستثمر ملائمة لمشروعه .
- فتح حسابات بالعملة العراقية او الاجنبية او كليهما لدى احد المصارف داخل او خارج العراق للمشروع المجاز .
- يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حال عدم امكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة

## وفق ضوابط تصدرها الهيئة .

- منح المستثمر الاجنبي والعاملين<sup>22</sup> في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل عملية الدخول والخروج من وإلى العراق .
- عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بإحكام هذا القانون كلاً أو جزءاً باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات.
- ائفاء المشروع الاستثماري من الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري ، ورفع المدة الى 15 سنة اذا كانت نسبة الشراكة للمستثمر العراقي في المشروع اكثر من 50% .
- ائفاء الموجودات المستوردة لاغراض المشروع من الرسوم لمدة ثلاث سنوات من تاريخ منح الاجازة (مادة 17/اولاً من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006) وقد تم مراعاة تعديل هذه المادة في مشروع قانون التعديل الجديد بما يسمح بمرونة اكثر في منح الاعفاءات من خلال النص (تعفى الموجودات المستوردة لاغراض المشروع الاستثماري من الضرائب

والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه) .

- منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التاهيل والمؤسسات التربوية والعلمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث والمجووادت واللوازم لاغراض التحديث والتجديد مرة كل اربع سنوات على الاقل .
- شمول الشركات الاستراتيجية من مشاريع القطاع العام بمزايا قانون الاستثمار .
- منح الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والادراي لهيئات الاستثمار في المحافظات .

# لمحة جغرافية عن العراق



يعد موقع العراق ستراتيجيا ومؤثرا في العالم كونه يمثل ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم وكونه الجسر الارضي المؤدي الى طرق المواصلات البحرية وللعراق اهمية من الناحيتين الدولية والتجارية. عاصمة العراق بغداد ويتكون العراق من ثمانية عشر محافظة ثلاثة منها منتظمة في اقليم كردستان وهي (سليمانية، اربيل، دهوك) وتمثل محافظات بغداد والبصرة ونيوى واربيل محافظات رئيسية من حيث اتساع المساحة وكبر عدد السكان. تتكون الموارد الرئيسية للعراق من النفط والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات والحديد والزنابق الاحمر واطيان الكاولين والبوكسايت والحجر الجيري والحصى والرمل .



تتقسم الخصائص الجغرافية في العراق الى اربعة مناطق رئيسية هي المنطقة الغربية والجنوبية والمرتفعات الجبلية والسهل الرسوبي على نهري دجلة والفرات وتقدر مساحة جمهورية العراق (438,446) كم مربع ، ويقدر عدد سكان العراق بحوالي (36) مليون نسمة معظمهم يعيشون في المدن.

وفي العراق نهران رئيسيان هما دجلة والفرات ينبع الاول من تركيا ويبلغ طوله 1850 كم، كما ينبع الثاني من تركيا ايضا ويبلغ طوله 2350 كم ويلتقي النهران في مدينة القرنة في محافظة البصرة ليشكلا شط العرب الذي يجري لمسافة 185 كم أخرى حتى يصل الخليج العربي.

يحد العراق من الشمال تركيا ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت والخليج ومن الشرق جمهورية إيران الاسلامية ومن الغرب سوريا والمملكة الاردنية الهاشمية

## الحدود البرية

يبلغ الطول الكلي للحدود (3631) كم ويبلغ طول الحدود مع ايران (1458) كم ومع الاردن (181) كم ومع الكويت (242) كم ومع السعودية (814) كم ومع سوريا (605) كم ومع تركيا (331) كم اما الطول الكلي للسواحل البحرية فتبلغ (58) كم.

## بحيرات العراق

26



هناك العديد من البحيرات في العراق ومنها :  
بحيرة دوكان ، بحيرة الحبانية ، بحيرة الرزازة ،  
بحيرة ساوه، بحيرة دربندخان ، بحيرة النجف



## سدود العراق

سد دوكان ، سد دربندخان، سد الثرثار، سد الحبانية ، سد  
الفلوجة ، سدة الهندية ، سد الموصل، سد دهوك، سد  
حميرين ، سدة الكوت، سد سامراء، سد قزانية ، سد العظيم  
، سد حديثة



## 27 انهار العراق

نهر دجلة، نهر الفرات، نهر ديالى، نهر الزاب الكبير، نهر  
الزاب الصغير، نهر شط العرب، نهر العظيم.

## اقسام سطح العراق

يقسم سطح العراق الى اربعة اقسام رئيسية : الهضبة الغربية والمنطقة الجبلية والسهل الرسوبي والمنطقة المتموجة

### جبال العراق

جبل سنجار ، جبل قرة داغ، جبل حميرين ، جبل سنام ، الجبل الابيض ، جبل كارهن جبل قنديل ، جبل هلكورد، جبل متين ، جبل كورك

### اهوار العراق

هور الحمار، هور الحويزة ، اهور الجبايش، اهور القرنة

### جزر العراق

جزيرة ألوس، جزيرة جبة، جزيرة ام الخنازير، جزيرة ام الرصاص، جزيرة حجام، جزيرة ام البابي، جزيرة السندباد



## لمحة عن الاقتصاد العراقي

أظهر الاقتصاد العراقي خلال عامي 2012-2013-2014 أداء جيد في اغلب مؤشرات الاقتصاديه ويأتي ذلك من قوة الاقتصاد العراقي الذي يتنوع من حيث مصادره الطبيعيه والبشريه والمكانيه فضلا عن بنيته القطاعيه الاقتصاديه وبما يمثل بيئه اقتصاديه جاذبه للاستثمار ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات الاقتصاديه والتنمويه والاجتماعيه التاليه:

### القطاع النفطي

يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي من حيث انه يسهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل عن 40% بالاسعار الثابته لعام 2013 و44% لعام 2014 وما يزيد عن 90% من العائدات الماليه.

حقق قطاع النفط الخام زياده ملحوظه في الانتاج وفقا للتقديرات المتاحه التي تشير الى ان انتاج النفط الخام خلال عام 2013-2014 سجل ارتفاعاً ملحوظاً في معدلته اليومي اذ ارتفع من (2,8) مليون برميل يومياً الى (3) مليون برميل / يوم .

يمتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسيه في مجال الصناعات المرتبطه بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينيه والفوسفات فضلا عن الاحتياطات من السليكات .

## جدول رقم (1) يبين بعض المؤشرات لقطاع النفط

150 مليار برميل	الاحتياطات النفطية المثبتة
215 مليار برميل	الاحتياطات النفطية غير المثبتة
126,7 ترليون قدم مكعب	احتياطات الغاز المثبتة
300-330 ترليون قدم مكعب	احتياطات الغاز المقدرة المحتملة
3 مليون برميل / يوم	انتاج النفط 2013
9 مليون برميل / يوم	الانتاج المستهدف 2020
2,39 مليون برميل / يوم	صادرات النفط 2013

(المصدر : وزارة النفط العراقية بموجب الكتاب المرقم 892 في 2014/2/27)

### مؤشرات النقد الاجنبي

سجلت الموجودات الاجنبية لدى البنوك التجارية والبنك المركزي ارتفاعات ملحوظة في اقيامها للفترة ( 2008-2013 ) اذ ارتفعت من ( 68,084,967 ) مليون دينار في عام 2008 الى ( 97,492,510 ) مليون دينار عام 2012 الى ( 112,787,829 ) مليون دينار لعام 2013 في حين ان المطلوبات الاجنبية لعام 2011 قدرت بـ ( 3,934,507 ) مليون دينار اما خلال عام 2013 قدرت ( 3,679,416 ) مليون دينار مما يعكس رصانة الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي والسلطة النقدية .

والجدول ادناه يوضح واقع المطلوبات والموجودات الاجنبية للمدة (2008 - 2013) بملايين (الدينار العراقي)

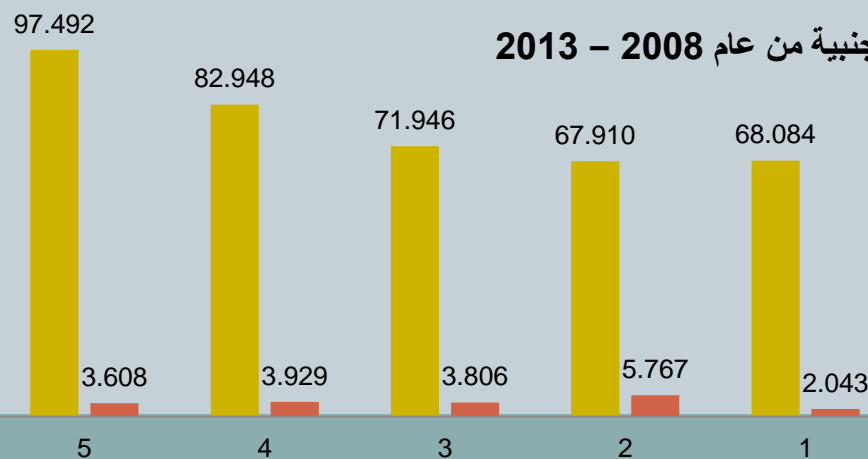
## جدول رقم (2)

### يبين الموجودات والمطلوبات الاجنبية للمدة (2008-2013)

السنة	مجموع المطلوبات الاجنبية	مجموع الموجودات الاجنبية (مليون دينار عراقي)
2008	2,043,946	68,084,967
2009	5,767,829	67,910,770
2010	3,806,679	71,922,626
2011	3,934,507	82,980,261
2012	3,608,750	97,492,510
2013	3,679,416	112,787,829

المصدر : البنك المركزي العراقي - النشرة الاحصائية السنوية 2013

### مخطط يبين الموجودات والمطلوبات الاجنبية من عام 2008 - 2013



السياسة المالية والعجز المالي: اتسع نطاق الانفاق العام بشقيه الجاري (التشغيلي) والاستثماري وذلك في ظل قيام العراق بالاعمار والبناء بعد سنوات من العقوبات الاقتصادية والحرب وفي ظل تزايد العوائد النفطية التي كان لها اثرا بارزا في تمويل الموازنة العامة للدولة والايفاء بالتزامات العراق الداخلية والخارجية وقد اوضح الكثير من المراقبين ومن بينهم صندوق النقد الدولي ان عجز الموازنة كان ادنى من توقعاته وانه مع ارتفاع عائدات النفط قد يتحول العجز المالي الى فائض مالي وبشكل تدريجي وبما يرفع العبء عن المالية العامة .

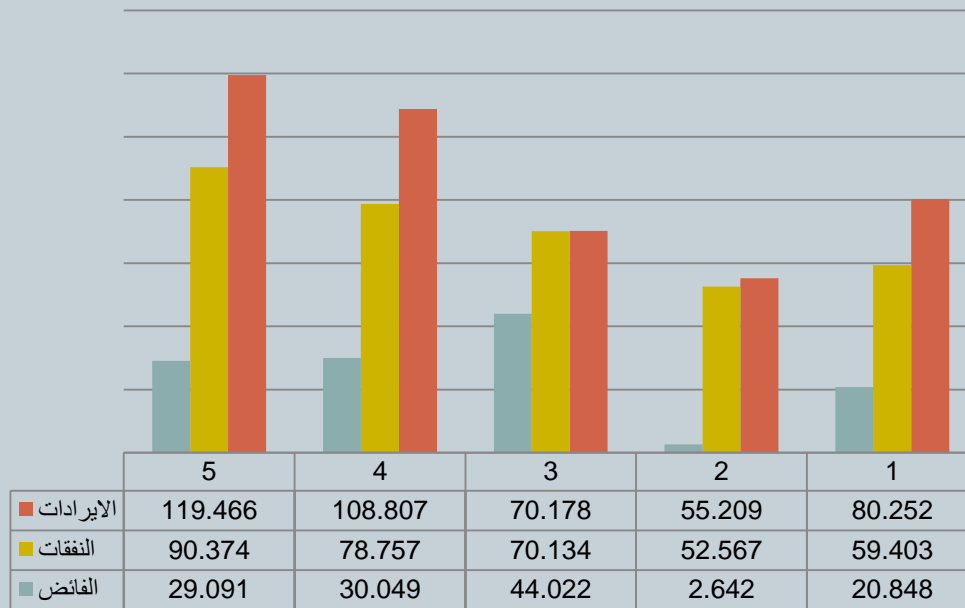
### جدول رقم (3) يبين الميزانية العامة للدولة للاعوام 2008-2013

الفترة	الايرادات	النفقات	الفائض (مليون دينار عراقي)
2008	80,252,182	59,403,375	20,848,807
2009	55,209,353	52,567,025	2,642,328
2010	70,178,223	70,134,201	44,022
2011	108,807,392	78,757,666	30,049,726
2012	119,817,224	105,139,576	14,677,648
2013	113,767,395	106,873,027	6,894,368
2014	**	**	**
2015	94	119	25-





## مخطط يبين الميزانية العامة للدولة للاعوام 2008 - 2013



# سعر الصرف الاجنبي

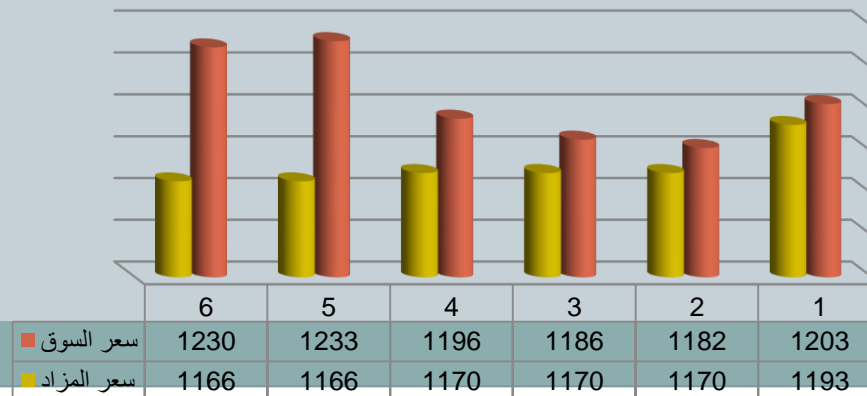
## جدول رقم (4) يبين معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2008-2013)

السنة	سعر السوق	سعر المزاد (دينار عراقي)
2008	1203	1193
2009	1185	1170
2010	1186	1170
2011	1196	1170
2012	1233	1166
2013	1232	1166

34

المصدر : بنك المركزي / المجموعة الاحصائية السنوية

مخطط يبين معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي



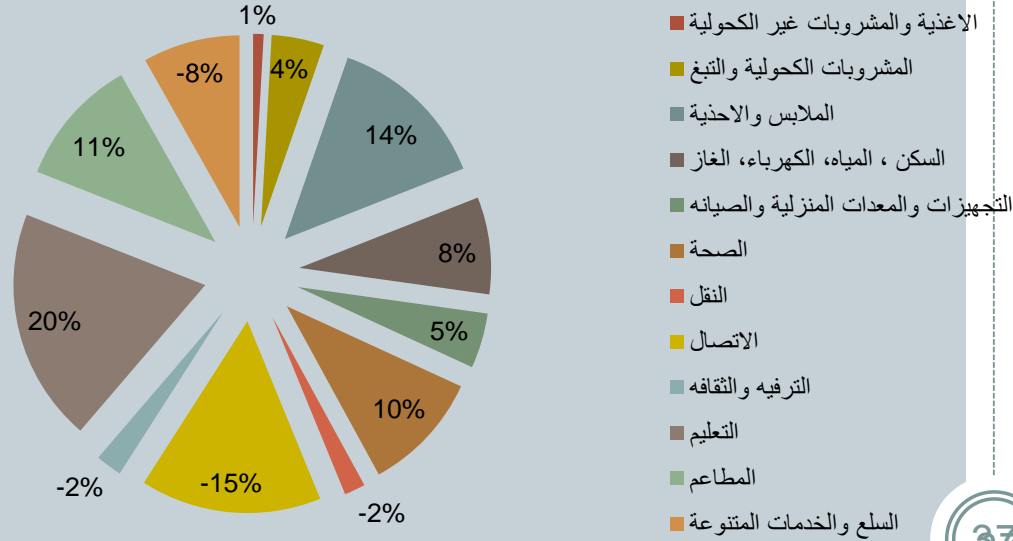
**معدلات اسعار الفائدة:** شهدت معدلات اسعار الفائدة خلال الاعوام 2005-2009 ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت 23% مما ادى الى الحد من مجالات الاستثمار وإزاء ذلك عمدت السلطة النقدية الى خفض هذا المعدل الى نحو 6% وللاعوام اللاحقة وبما يدفع نحو التوسع في مجال الاستثمار ويجعل هذا الاجراء عنصراً محفزاً للاقتراض المحلي للمستثمرين لتوسيع نشاطاتهم وتوجهاتهم في المجال الاقتصادي وبما يعزز من مسيرة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

**معدل التضخم:** تجاوزت معدلات التضخم السنوية أكثر من 30% عام 2007 الا انها انخفضت إلى 2,4% في عام 2010 وعاودت ارتفاعها في عام 2011 لتبلغ 5% اما خلال عام 2012 فقد بلغ 6% وكانت الزيادة تتركز في أسعار المواد الغذائية والسلع والايجات التي رفعت من معدلات الرقم القياسي لاسعار المستهلك. أما في عام 2013 بلغت نسبتها (1,9%) مقارنة بعام 2012 وتركزت الزيادة في اسعار الملابس والسكن والصحة والتعليم. اما خلال عام/2014 فقد بلغ معدل التضخم (2,2%) وتركزت الزيادات في النقل والملابس والسكن والتعليم

## جدول رقم (5) يوضح معدل التضخم للاعوام 2012 و 2013

ت	مجموع السلع الرئيسية	2013	2014	نسب التغير (بالدينار العراقي)
01	الاغذية والمشروبات غير الكحولية	148,0	152,0	7,2
02	المشروبات الكحولية والتبغ	134,7	135,6	0,7
03	الملابس والاحذية	144,8	149,4	3,2
04	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	159,3	162,5	2,0
05	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	121,4	123,2	1,5
06	الصحة	164,6	168,6	2,4
07	النقل	106,0	110,3	4,1
08	الاتصال	76,7	77,0	0,4
09	الترفيه والثقافة	104,1	105,3	1,2
10	التعليم	164,0	167,5	2,1
11	المطاعم	148,1	150,5	1,6
12	السلع والخدمات المتنوعة	151,5	148,8	-1,8
	الرقم القياسي العام	142,7	145,9	2,2

## نسبة مساهمة المجاميع السلعية في معدل التضخم 2012-2013



37

**الاتجاهات الديموغرافية والازدهار الاقتصادي:** قدر عدد سكان العراق بنحو (36) مليون نسمة (حسب مؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط لعام 2014) وبمعدل نمو سكاني 2,6 ٪ سنوياً وطبقاً لذلك فإن العراق يعد سوقاً واعداً وكبيراً وداعماً للاستثمار يعزز من ذلك الارتفاع الملحوظ في متوسط نصيب الفرد سنوياً من الدخل القومي الذي قدر بنحو 5500 دولار امريكي والذي كان دافعاً لزيادة الطلب على مختلف السلع والبضائع والخدمات وبذلك ستتمو وتنوع تركيبة وتوجهات النشاط الاستثماري في العراق.

ان الاستثمار الخاص ينمو في الوقت الحاضر بصورة ملحوظة وتوجد هناك فرص واسعة للاستثمار. حيث يتوقع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2009 – 2015 .  
مجموع القوى العاملة في العراق بحدود 7 مليون عامل (القطاع العام والخاص).  
القطاعات الرئيسية (النفط والغاز، الكهرباء، الاسكان والبنى التحتية، النقل، الصحة، الصناعة، الزراعة، الاتصالات، الخدمات، التربية والتعليم، السياحة )  
المنتجات الزراعية الرئيسية (الحنطة، الشعير، الرز، الخضروات، التمور، القطن)

(حسب احصائيات وزارة التخطيط لسنة 2012)

38

## جدول رقم (6)

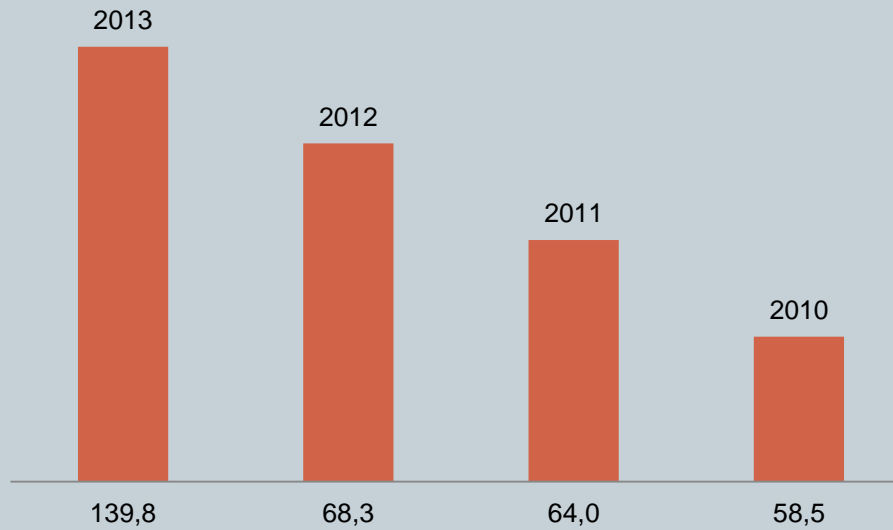
**يوضح الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988  
حسب الانشطة والقطاعات للسنوات 2010-2014**

الاقيام مليار دينار

الرمز	الانشطة	2010	2011	2012	2013	2014
1	الزراعة والغابات والصيد	4,7	4,7	4,9	5,0	5,1
2	التعدين والمقالع	24,3	27,3	30,7	31,7	32
2-1	النفط الخام	24,1	27,1	30,6	31,6	31,8
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	0,2	0,2	0,172	0,176	0,220
3	الصناعة التحويلية	1,7	1,7	2,1	1,9	2,3
4	الكهرباء والماء	1,1	1,3	1,5	1,5	1,9
5	البناء والتشييد	2,8	3,6	4,1	5,8	4,1
6	النقل والمواصلات والخزن	1,5	1,5	1,9	4	1,9
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه	3,9	4,2	5,5	5,8	4,7
8	المال والتأمين وخدمات العقارات	7,9	8,4	8,7	8,8	9,4
8-1	البنوك والتامين	0,8	1,1	1,3	1,3	1,8
8-2	ملكية دور السكن	7,1	7,3	7,3	7,5	7,7
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	10,9	11,8	14,5	13,3	11,7
9-1	الحكومة العامة	10,2	11,0	11,3	12,00	10,5
9-2	الخدمات الشخصية	0,7	0,7	1	1,2	1,1
	المجموع لجميع الانشطة	58,5	64,0	71,7	77,6	72,7

# منحنى تكراري (الناتج المحلي الاجمالي في العراق للاعوام 2010-2013)

مليار دينار



40





## القطاع المصرفي



لعقود خلت هيمنت المصارف المملوكة للدولة في العراق على كامل نشاط القطاع المصرفي في ظل انحسار ملحوظ لدور القطاع الخاص في هذا المجال كما واتسمت المؤسسات المالية غير المصرفية بأداء ضعيف.

وتماشيا مع ماسبق وفي ظل التحول السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام 2003 سعت الحكومة الى اجراء اصلاحات واسعة وعديدة في شتى المجالات الاقتصادية / مالية ومصرفية حيث تضمنت الاخيرة اصلاح القطاع المصرفي وادواته وآلياته ووفق توجهات مختلفة وبما تفضي الى التحرر من القيود والعراقيل، وذلك من خلال اعادة النظر بالتشريعات واللوائح بهدف التركيز على المنافسة وافتتاح السوق المالي المحلي على الأسواق الدولية وهذا كفيل بتحسين وتطوير الجهاز المصرفي لمواجهة عناصر وعوامل المنافسة والمخاطرة، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وتحقيق تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات ، وهذا التطور أدى إلى انخفاض تكلفة إنجاز المعاملات المالية عبر الحدود وتحسن معالجة البيانات والنظم المحاسبية ، وبالتالي انعكس بشكل فوائد سواء بالنسبة للمصارف أو لعملائها .

تنوع هيكل الجهاز المصرفي في العراق ما بين مصارف حكومية ومصارف تجارية خاصة فقد بلغ عدد المصارف الحكومية في العراق (6) مصارف متخصصة وهي (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف الزراعي التعاوني والمصرف الصناعي والمصرف العقاري والمصرف العراقي للتجارة) في حين بلغت المصارف التجارية الخاصة (46) مصرف .

## سوق العراق للاوراق المالية



يعد هذا السوق من المؤسسات الداعمة لعملية الاستثمار والمساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق فهو يسهم بتقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين راس المال عبر مساعدة الشركات على بناء رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار وبما يعزز مصالح المستثمرين ويرتقي بمستوى التنافس من خلال سوق حرة آمنة تتسم بالشفافية، وقد نجح هذا السوق في الحصول على عضوية اتحاد البورصات العربية عام 2006 والاتحاد الاوربي الاسيوي للبورصات عام 2005 وساعي الى اكتساب عضوية الاتحاد العالمي للبورصات.

وقد نص قانون الاستثمار الفصل الثالث المادة (11) المزايا والضمانات انه يحق للمستثمر الاجنبي التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه وتكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات.

## جدول رقم (7) يوضح عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

عدد الشركات	السنة
94	2008
91	2009
85	2010
86	2011
84	2012
83	2013
86	2014

هيئة الاوراق المالية / التقرير السنوي لعام 2014

اما حجم التداول فقد بلغ خلال عام 2008 مايقارب (301) مليار دينار عراقي و عام 2009 مايقارب (411) مليار دينار و عام 2010 مايقارب (400) مليار دينار و 2011 مايقارب (941) مليار دينار و عام 2012 مايقارب (894) مليار دينار أما 2013 فقد بلغت (2,845) مليار دينار اما حجم التداول خلال عام 2014 بلغت (901) مليار دينار بنسبة انخفاض (68%) عن عام 2013.

بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لنهاية عام 2013 مايقارب (11451) مليار دينار وبنسبة ارتفاع 115% عن عام 2012 اما خلال عام 2014 فقد بلغت (9546) مليار دينار وبنسبة انخفاض 16,6% عن عام 2013.

بلغ حجم التداول لعام 2013 مايقارب (2,845) مليار دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 217% عن عام 2012 اما خلال عام 2014 فقد بلغ (901) مليون دينار بانخفاض (68%) عن عام 2013.

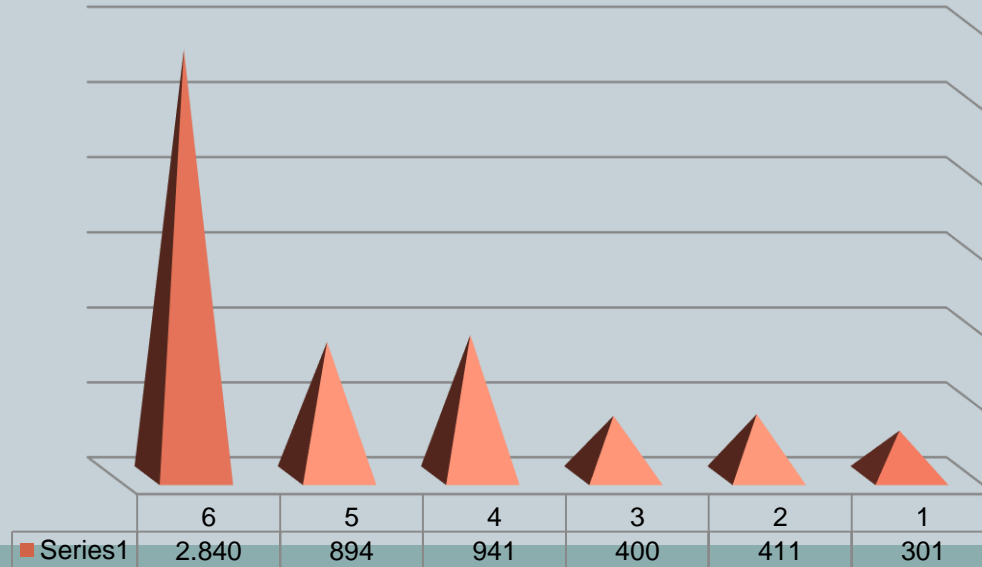
بلغ عدد الاسهم المتداولة خلال عام 2013 مايقارب (875) مليار سهم وبنسبة ارتفاع 39% عن عام 2012 اما خلال عام 2014 فقد بلغت (746) مليار سهم وبنسبة انخفاض 14% عن عام 2013.

## جدول رقم (8) يوضح حجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية

حجم التداول (مليار دينار)	السنة
301	2008
411	2009
400	2010
941	2011
894	2012
2,840	2013
901	2014

44

### مخطط يبين حجم التداول في سوق العراق



## قطاع السكان وقوة العمل

حافظ معدل النمو السكاني على نسبة حققت استقرارا عند حدود 2,6% سنويا وحسب الاحصاءات المتاحة حتى عام 2014.

انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من 15 سنة من 41% عام 2009 الى 40% عام 2012 ، في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية 15-64 سنة من 56% عام 2009 الى 56,9% عام 2012 ، مما يعني تزايد القوة الدافعة في الاقتصاد. أما الفئة العمرية 65 فأكثر فلم تشكل نسبتها سوى 2,8% من اجمالي السكان عام 2009 ، ازدادت 2,9% عام 2012.

بلغت نسبة فئة الشباب 15-24 سنة ( وهي الفئة المعروفة دولياً ) 20% عام 2009 ارتفعت الى 20,2% عام 2013 مما يتطلب سياسات تنموية هادفة لتحسين فرص العمل والتعلم للشباب .

ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية لتبلغ 69% من اجمالي السكان ، في حين لم تشكل النسبة المذكوره لسكان الريف سوى 31% حسب احصائية عام 2014 .

# جدول رقم 9

## يوضح عدد سكان العراق لعام 2014

مجموع			ريف			حضر			المحافظات
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
3524348	1887332	1637016	1355481	744627	610853	2168867	1142704	1026163	نينوى
1508854	739495	769359	418336	306512	111824	1090518	432983	657535	كركوك
1548493	751329	797163	793767	399687	394080	754726	351642	403084	ديالى
1675606	809760	865846	850438	395332	455107	825167	414428	410739	الانبار
7665292	3779527	3885765	956439	416736	539703	6708853	3362791	3346062	بغداد
1953184	972762	980422	1015969	472938	543031	937215	499824	437391	بابل
1151152	550828	600324	377646	193234	184412	773506	357594	415912	كربلاء
1303137	643626	659511	538146	262059	276087	764992	381568	383424	واسط
1509153	736140	773013	830108	410120	419988	679045	326020	353026	صلاح الدين
1389549	685480	704069	392898	190560	202338	996651	494920	501731	النجف
1220333	577627	642706	521948	262174	259774	698385	315453	382933	القادسية
770476	367299	403177	427476	215087	212390	342999	152212	190787	المنجى
1979561	950449	1029113	719539	357589	361950	1260022	592859	667162	ذي قار
1050580	528166	522414	283374	145148	138226	767206	383018	384188	ميسان
2744758	1369375	1375384	536406	260984	275422	2208352	1108391	1099962	البصرة
1749915	858913	891002	286582	69523	217059	1463333	789389	673943	أربيل
1220396	475356	745040	317557	111966	205591	902838	363390	539448	دهوك
2039767	1002082	1037686	299271	150339	148932	1740496	851743	888753	السليمانية
36004552	17685544	18319008	10921381	5364615	5556766	25083171	12320929	12762242	المجموع

## القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي :

- النفط والغاز ، الكهرباء ، الاسكان والبنى التحتية ، النقل ، الصحة ، الصناعة ، الزراعة ، الاتصالات ، الخدمات ، التربية والتعليم ، السياحة .
- المنتجات الزراعية الرئيسية ( الحنطة ، الشعير ، الرز ، الخضروات ، التمور ، القطن ) .

## الفرص الاستثمارية المهمة

الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والغاز :

اعلنت وزارة النفط خطط طموحة لرفع انتاج وصادرات النفط على مدى السنوات القادمة بالاعتماد على المشاركة والاستثمارات المباشرة كوسيلة رئيسية لتحقيق هذا الهدف من خلال جولات التراخيص النفطية التي تعلنها الوزارة .



49 الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والغاز  
أ- مشاريع المصافي :

الموقع	كلفة المشروع (مليون دولار)	نوع المشروع	طاقة المصفى (برميل / يوم)	المصفى	ت
بين قرية قوطان وقوشقايه	4,347	جديد	150 الف	مصفى كركوك	1
قرب حقل بزركان	5,755	جديد	150 الف	مصفى ميسان	2
قرب قرية حومة	9,000	جديد	300 الف	مصفى الناصرية	3
-	-	جديد	150 الف	مصفى نينوى	4
-	-	جديد	140 الف	مصفى كربلاء	5

## الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والغاز<sup>50</sup>

### ب - مشاريع الانابيب :

الموقع	الكلفة التخمينية للمشروع (مليار دولار)	نوع المشروع	طاقة الانبوب (برميل / يوم)	الانبوب	ت
العراق - سوريا	(7-5)	جديد	1,5 مليون	انبوب تصدير النفط الخام من K3 الى ميناء بانياس السوري بطول 750 كم	1.
العراق - الاردن	(5-4)	جديد	1 مليون	انبوب تصدير النفط الخام من K3 الى ميناء العقبة الاردني بطول 950 كم	2.

## الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والغاز

### ج - الصناعات التكريرية :

- 1- مصنع لتكرير النفط الخام في محافظة الديوانية .
- 2- مصنع للبتروكيمياويات في محافظة الديوانية .
- 3- مصانع لإنتاج زيوت المحركات في محافظة الديوانية .

## قطاع الكهرباء :

يقدم قطاع الكهرباء في العراق فرصاً استثمارية جذابة للمستثمرين المحليين والأجانب وتمتلك الحكومة خطاً طموحاً من أجل زيادة فدرة القطاع عن طريق تحفيز المستثمرين في هذا القطاع في مجال البناء والتشغيل والتجهيز .

سعت وزارة الكهرباء لتفعيل دور القطاع الخاص في مجالات عدة منها التمويل والإنشاء السريع والإسهام برفع فاعلية قدرة التوليد الاضافية التي تحتاجها البلاد . لقد نما الطلب المحلي بشكل متزايد في السنوات الاخيرة بسبب الطلب المتزايد من قبل الاسر بشكل اساسي ، فهي المستهلك الاساسي للكهرباء في العراق حيث ان شبكة الكهرباء لا تلبى الاحتياجات المطلوبة م قبل الاسر للكهرباء مما يجبرها على دفع مبالغ طائلة للحصول على الكهرباء المولدة ذاتياً او المولدة عن طريق القطاع الخاص .

تدرك الوزارة ان قلة الكهرباء في الوقت الحالي هي العائق الملازم للاستثمار في كافة القطاعات . ومن ثم تعد زيادة توليد الكهرباء اساسية من اجل التنوع الاقتصادي للبلاد .

## والمخطط للشبكة الكهربائية (8000) ميكا واط عام 2012. مؤشرات عن قطاع الكهرباء لعام 2012 .

الطلب الحالي على الكهرباء اكثر من	15000 ميكا واط
طاقة التوليد الموجودة مايقارب	8000 ميكا واط

## الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الكهرباء :<sup>54</sup>

المحافظة	السعة	الموقع	اسم المشروع	ت
بغداد	1500 ميكا واط	اليوسفية	مشروع محطة اليوسفية الغازية (combin ed cycle	1
بغداد	1500 ميكا واط	سلمان باك موقع التويثة	مشروع محطة سلمان باك الغازية (combined ) (cycle	2

## الفرص الاستثمارية في قطاع الاتصالات :

**الهاتف النقال :** بالإضافة الى اجازات الهاتف النقال الوطنية الثلاثة تقترح وزارة الاتصالات اصدار اجازة رابعة وبذلك فان الفرصة مهيأة امام الشركات المتخصصة في مجال خدمات الهاتف النقال.

**منظومة الانترنت :** بسبب التطورات الحديثة في مجال خدمة الاتصالات فان العراق بحاجة الى تحسين البنى التحتية لاستعمالات الانترنت وبذلك فان هذه الفرصة متاحة امام المستثمرين لإقامة المشاريع الخاصة بخدمات الانترنت .

**هاتف الخط الثابت والألياف :** تشمل الفرص الاستثمارية في هذا المجال تصليح الشبكة الموجود حالياً وتوسيعها وتجهيز وإنشاء بدالات هاتف جديدة فضلاً عن الحاجة الى تحسينات كبيرة في شبكة الالياف الضوئية .

**الحلقة المحلية اللاسلكية الثابتة :** ان الاستثمار في هذا المجال يقدم مزايا كبيرة العراق من خلال WLL التي تقدم امكانية لتجهيز الخدمات اللاسلكية دون الحاجة الى انشاء شبكات كبيرة .

## الفرص الاستثمارية في النقل

أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

1- سكة حديد (موصل، دهوك، زاخو، الحدود التركية)

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 2607 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 450 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 2157 مليون دولار .

موقع المشروع : يمر الخط بمحافظة (نينوى - دهوك) .

الطاقة التصميمية : 1 مليون مسافر يومياً .

55 مليون طن سنوياً .

طول محور المشروع : 167 كم خط سكة مزدوج للذهاب والاياب .

السرعة التصميمية : 200 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية .

140 كم / ساعة للبضائع باستخدام القطارات الكهربائية .

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات والاتصالات ، دور سكنية

لإسكان العاملين .



## أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

2- سكة حديد (كركوك ، سليمانية)

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 1850 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 350 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 1500 مليون دولار .

موقع المشروع : يمر الخط بمحافظة (كركوك - سليمانية) .

الطاقة التصميمية : 1.25 مليون مسافر يومياً .

6 مليون طن سنوياً .

طول محور المشروع : 118 كم خط سكة مفرد قابل للازدواج مستقبلاً .

السرعة التصميمية : 200 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية .

140 كم / ساعة للبضائع باستخدام القطارات الكهربائية .

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات

والاتصالات ، دور سكنية لإسكان العاملين .

## أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

3- سكة حديد (بغداد ، بعقوبة ، كركوك ، اربيل ، موصل) وفرعه (خانقين ، المنذرية ، الحدود العراقية الايرانية) .

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 8674 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 1674 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 7000 مليون دولار .

موقع المشروع : يمر الخط بمحافظات (بغداد ، ديالى ، كركوك ، اربيل ، نينوى) وفرعه يمر بمحافظة ديالى .

الطاقة التصميمية : 6 مليون مسافر يومياً .

20 مليون طن سنوياً .

طول محور المشروع : 555 كم خط سكة مزدوج للذهاب والإياب .

السرعة التصميمية : 250 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية.

140 كم / ساعة للبضائع باستخدام القطارات الكهربائية.

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات والاتصالات ، دور سكنية لإسكان العاملين .

## أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

4- سكة حديد (بغداد ، كوت ، عمارة ، بصرة).

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 7612 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 1512 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 6100 مليون دولار .

موقع المشروع : يمر الخط بمحافظات (بغداد ، واسط ، ميسان ، البصرة) .

الطاقة التصميمية : 9 مليون مسافر يومياً .

20 مليون طن سنوياً .

طول محور المشروع : 504 كم خط سكة مزدوج للذهاب والاياب .

السرعة التصميمية : 250 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية.

140 كم / ساعة للبضائع باستخدام القطارات الكهربائية.

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات

والاتصالات ، دور سكنية لإسكان العاملين .

## أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

5- سكة حديد (بصرة ، فاو) .

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 1499 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 299 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 1200 مليون دولار .

موقع المشروع : محافظة البصرة .

الطاقة التصميمية : 1 مليون مسافر يومياً .

70 مليون طن سنوياً .

طول محور المشروع : 110 كم خط سكة مزدوج .

السرعة التصميمية : 140 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية .

100 كم / ساعة للبضائع باستخدام القطارات الكهربائية .

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات

والاتصالات ، دور سكنية لإسكان العاملين .

## أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

6- سكة حديد (بصرة ، شلامجة) .

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 385 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 135 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 250 مليون دولار .

موقع المشروع : محافظة البصرة .

الطاقة التصميمية : 2 مليون مسافر يومياً .

10 مليون طن سنوياً .

طول محور المشروع : 35 كم خط سكة مفرد .

السرعة التصميمية : 120 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية .

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات

والاتصالات ، دور سكنية لإسكان العاملين .

## أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

62

7- الخط الدائري حول مدينة بغداد .

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 2429 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 429 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 2000 مليون دولار .

موقع المشروع : محافظة بغداد .

الطاقة التصميمية : 33 مليون مسافر يومياً .

46 مليون طن سنوياً .

اطوال المحاور الرئيسية للمشروع :

محور الخط الدائري : 112 كم خط سكة مزدوج .

المحور الرابط بين المحطة العالمية والخط الدائري عبر نفق للقطارات بطول 11 كم ، 4 خطوط متوازية .

السرعة التصميمية : 200 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية .

140 كم / ساعة للبضائع باستخدام القطارات الكهربائية .

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات والاتصالات ، دور سكنية لإسكان

العاملين .

## أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

8- سكة حديد (بغداد ، مسيب ، كربلاء ، نجف ، سماوة ، ناصرية ، بصرة ، ام قصر)

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 11000 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 1000 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 10000 مليون دولار .

موقع المشروع : يمر الخط بمحافظات (بغداد ، بابل ، كربلاء ، نجف ، المثنى ، ذي قار ، البصرة) .

الطاقة التصميمية : 16 مليون مسافر يومياً .

36 مليون طن سنوياً .

طول محور المشروع : 663 كم خط سكة مزدوج للذهاب والاياب .

السرعة التصميمية : 250 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية.

140 كم / ساعة للبضائع باستخدام القطارات الكهربائية.

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات والاتصالات ، دور

سكنية لإسكان العاملين .

## أ- الفرص الاستثمارية في السكك الحديدية العراقية :

9- سكة حديد (رمادي ، كربلاء) .

نوع المشروع : جديد

الكلفة الاجمالية للمشروع مع استملاك الاراضي : 1600 مليون دولار .

كلفة استملاك الاراضي : 100 مليون دولار .

الكلفة التخمينية للمشروع : 1500 مليون دولار .

موقع المشروع : يمر بمحافظة (الانبار ، كربلاء) ،

الطاقة التصميمية : 3 مليون مسافر يومياً .

36 مليون طن سنوياً .

طول محور المشروع : 138 كم خط سكة مزدوج للذهاب والاياب .

السرعة التصميمية : 250 كم / ساعة للمسافرين باستخدام القطارات الكهربائية .

140 كم / ساعة للبضائع باستخدام القطارات الكهربائية .

الحمولة المحورية : 25 طن .

ملحقات المشروع : محطات ، جسور ، قناطر ، ورش التصليح ، منظومات الاشارات

والاتصالات ، دور سكنية لإسكان العاملين .



## ب- الفرص الاستثمارية في الموالي 65

تعد المواليء شرياناً حيويّاً لصادرات العراق ، وهي لهذا السبب في اعلى قائمة جدول اعمال الحكومة ووزارة النقل لإعادة التأهيل والتوسيع . وتخطط الشركة العامة لمواليء العراق التي تدير وتشرف على جميع مواليء البلاد وما يقارب 48 رصيفاً تجارياً ، تخطط لزيادة القدرة الاستيعابية من 15.9 ملون طن في السنة الى 53 مليون طن بحلول عام 2018 فضلاً عن ذلك هناك حاجة لإنشاء 13 رصيف تجاري جديد خلال العامين القادمين ، ويمكن حينئذ تاجيرها للمستثمرين عند الانتهاء من انشاءها .

### 1- مشروع ميناء الفاو الكبير :

نوع المشروع : جديد .

كلفة المشروع : 6 مليار دولار .

موقع المشروع : البصرة .

الطاقة التصميمية : المرحلة الاولى 2018 : حاويات : 24 مليون طن / سنة مواد فل / 24 مليون طن / سنة .

المرحلة الثانية 2028 : حاويات : 40 مليون طن / سنة مواد فل / 32 مليون طن / سنة .

المرحلة الثانية 2038 : حاويات : 70 مليون طن / سنة مواد فل / 44 مليون طن / سنة .

## ب- الفرص الاستثمارية في الموانئ 66 :

اولاً : يتكون المشروع من :

- كاسر امواج شرقي بطول 5.5 كم .
- كاسر امواج غربي بطول 7.3 كم .
- خطين من ارصفة الحاويات طول الخط الواحد 3.5 كم ما يعادل 12 رصيف لكل خط أي مجموع 24 رصيف حاويات مع ساحات لخرن الحاويات .
- ارصفة للبضائع الفل (حبوب ، سموت .. الخ) بطول 3.5 كم مع الاحزمة الناقله ما يعادل 13 رصيف .
- ارصفة لتصدير واستيراد المشتقات النفطية (تقع خارج حوض الميناء) .
- شبكة طرق وخطوط سكك حديد .
- مساحة للابنية وساحات وقوف الشاحنات ( حوالي 4 كم2) .
- قناة ملاحية بطول 30 كم بعمق 17 متر .
- ارصفة للبضائع المتنوعة بطول 4.5 كم (أي ما يعامل 22 رصيف) .
- مساحة للمنطقة الصناعية (حوالي 8.5 كم2) .
- الاعماق داخل حوض الميناء تتراوح بين 15 – 17 متر .

## ب- الفرص الاستثمارية في الموانئ :<sup>67</sup>

ثانياً : تم تحديد خصائص الميناء الجديد ، عدد وإبعاد الارصفة المطلوبة والمساحات لمناولة الحاويات والمواد الفل (حنطة وغيرها) بالاستناد الى حجم تداول البضائع المتوقعة خلال الثلاثين سنة القادمة لتلبية الحاجة المحلية .

### 2- انشاء (13) رصيف متعدد الاغراض ميناء ام قصر :

نوع المشروع : **7: جديد** .

كلفة المشروع : 500 مليون دولار .

موقع المشروع : البصرة (نهر 1 مقابل ارصفة ميناء ام قصر) .

الطاقة التصميمية : 3.750.000 طن / سنة

يتعبر هذا المشروع جزءاً مكمل للأرصفة الحالية في ميناء ام قصر ويهدف الى زيادة طاقة الشحن والتفريغ للبضائع في الميناء وذلك بإنشاء (13) رصيف حاويات متعددة الاغراض مع كافة الملحقات والمعدات والخدمات والأبنية الخدمية والسقائف والساحبات وسكك الحديد والطرق الداخلية وبعض ارصفة الحاويات والارصفة الاختصاصية على مساحة 151773 في موقع نهر 1 مقابل ارصفة ميناء ام قصر .

## ب- الفرص الاستثمارية في الموانئ<sup>68</sup> :

### 3- انشاء (13) رصيف متعدد الاغراض ميناء خور الزبير :

نوع المشروع : جديد .

كلفة المشروع : 500 مليون دولار .

موقع المشروع : البصرة (جنوب ارسفة ميناء خور الزبير) .

الطاقة التصميمية : 4.250.000 طن / سنة .

نظراً لمحدودية الطاقات الاستيعابية للأرسفة في الميناء تم اقتراح انشاء ارسفة مسطحة خرسانية مستندة على ركائز انبوبية حديثة منها اربعة ارسفة للحاويات مع الابنية والخدمات .

ويتضمن المشروع انشاء 13 رصيف متعدد الاغراض مع كافة متطلباتها على مساحة 150740 م<sup>2</sup> جنوب ارسفة ميناء خور الزبير وذلك لزيادة طاقات المناولة للأرسفة حيث تبلغ الطاقة المتاحة حالياً (4) مليون طن /سنة وإنشاء هذه الارصفة يؤدي الى مضاعفة طاقة الميناء .

## ج - الفرص الاستثمارية في المطارات :

يعتبر مطار بغداد الدولي من اكبر المطارات في العراق وهناك خطط لتوسع بشكل جوهري في المجالات المتعلقة خدمات الطيران لاستيعاب الطلب المتزايد في المستقبل لقد اضيفت عدة خطوط جوية دولية مؤخراً لإجراء رحلات مباشرة بين العراق ودول الخليج المجاورة ، اضافة الى اوربا كما ويوجد بالإضافة الى وجود عدد من المطارات الدولية في بعض المحافظات ومنها مطار اربيل ومطار الموصل ومطار البصرة ومطار النجف الاشرف .

## ج - الفرص الاستثمارية في المطارات :

مشروع مطار الفرات الاوسط (مركز وسط بين محافظة بابل وكربلاء المقدسة  
والنجف الاشرف والديوانية) :

نوع المشروع : جديد .

كلفة المشروع : غير محدد .

موقع المشروع 7: يخدم محافظات (كربلاء ، النجف ، بابل ، الديوانية).

الطاقة التصميمية :

المرحلة الاولى : 6 مليون مسافر / سنة .

المرحلة الثانية : 12 مليون مسافر / سنة .

المرحلة الثالثة : 20 مليون مسافر / سنة .

وهو من المشاريع الاستراتيجية والحيوية يعمل على تسهيل النقل في مناطق الفرات  
الاوسط وتنشيط السياحة الدينية في تلك المحافظات.

## ج - الفرص الاستثمارية في المطارات :

- تم توقيع عقد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وإعداد التصاميم للمشروع مع احدى الشركات الفرنسية .
- يقع المشروع على مساحة 45.717 كم2 .
- مكونات المشروع / المرحلة الاولى .
- 1- مبنى المسافرين .

2- مدرج بطول 4500 م (code 4f) يتحمل نزول طائرة (Airbus A380) .

3- (12)موقف (Contact) للطائرات صنف ( 10 Code Remote) و عدد من موقف الطائرات (E/2C , 2 Code F)

- 4- برج مراقبة جوية بارتفاع 60 م .
- 5- مدينة المطار (تعلن مرافقها للاستثمار) .
- 6- مبنى الشحن الجوي والساحة الخاصة به .
- 7- مرافق صيانة الطائرات .



## بعض المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق قانون الاستثمار وتنفيذ المشاريع الاستثمارية :

يمكن ان نلخص اهم معوقات الاستثمار في العراق والتي تحتاج الى خطوات عملية لتعزيز المناخ الاستثماري وتبسيط اجراءات التعامل مع المشاريع الاستثمارية والتي تتقاطع في كثير من الاحيان مع اجراءات وقوانين سابقة معمول بها لغاية الان بالإضافة الى الادارة المركزية للاقتصاد ومؤسسات الدولة ويمكن ان نوجزها بالاتي:

ت	المعوقات	الحلول المقترحة
1	عدم تفعيل المهلة الزمنية المحددة قانوناً من قبل الجهات المعنية لبيان رايها في المشاريع الاستثمارية التي تعرض عليها بالرغم من عدد التاكيدات الصادرة من الامانة العامة لمجلس الوزراء بضرورة الالتزام.	الزام الوزارات ودوائر الدولة بالمدة الزمنية المحددة وهي (15) يوم من اجل أن تلتزم الهيئة بمدة الـ(45) يوم المحددة بموجب القانون.

<p>تحويل ممثلي الوزارات والدوائر المختلفة الصلاحيات لغرض سرعة البت في المشاريع مع ضرورة التشديد على أن يكون الرفض مسبباً فنياً واقتصادياً ويأخذ بنظر الاعتبار الفائدة الأكبر لاقتصاد البلد.</p>	<p>2 عدم تفعيل نظام النافذة الواحدة، وان ممثلي الوزارات والدوائر في دائرة النافذة الواحدة لا يمتلكون الصلاحيات للبت في مشاريع الاستثمار التي تعرض عليهم وتعدد الآراء بخصوص هذه المشاريع وفي حالات عديدة يكون رفض بعض المشاريع غير مسبب فنياً واقتصادياً.</p>
<p>سيكون لتنفيذ قانون التعرف الكمركية الجديد وكذلك تنفيذ قانوني حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010 وحماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010 اثر كبير في حل هذه المشكلة وتشجيع المستثمرين على الدخول بمشاريع انتاجية مختلفة.</p>	<p>3 ضعف الحماية للمنتجات المحلية حيث ان إيقاف العمل بقانون التعرف الكمركية ادى الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في مشاريع انتاجية بسبب ضعف الحماية الكمركية.</p>
<p>الاسراع في اعداد ضوابط وتعليمات عمل الاستثمارات الاجنبية في قطاعات مختلفة (الصحة، التعليم، التربية ... وغيرها)</p>	<p>4 تاخر بعض الوزارات في اصدار الضوابط والتعليمات التي تنظم عمل الاستثمارات الاجنبية في المجالات القطاعية التي تخصها .</p>

<p>تعزيز الوعي المؤسسي بمفهوم الاستثمار والفرق بينه وبين المشاريع الاستثمارية الحكومية الممولة من الموازنة العامة للدولة وكيف ان كل منهما يخضع لآليات مختلفة في التنفيذ والاشراف.</p>	<p>5 التعامل مع فرص عقود الاستثمار بطريقة بعيدة عن مفهوم الاستثمار وعدم التمييز بينها وبين المشاريع التي تنفذ لحساب المؤسسات الحكومية (ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية).</p>
<p>يتطلب تسهيل بعض الاجراءات المصرفية باتجاه تعزيز الدور التنموي للمصارف وخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن اهمية تاسيس صندوق وطني للاستثمار لتمويل مشاريع القطاع الخاص المحلي.</p>	<p>6 ضعف الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية المتخصصة الناجم عن التشدد في اجراءات الحيطة المالية من جهة فضلا عن التزام هذه المصارف بسقوف محددة للائتمان من جهة اخرى.</p>

<p>تعزيز الوعي المؤسسي لمفهوم الاستثمار الخاص</p>	<p>عدم قيام الجهات ذات العلاقة بتزويد الهيئة الوطنية للاستثمار بقائمة بالفرص الاستثمارية المتاحة لديها</p>	<p>8</p>
<p>تسهيل بعض لاجراءات المصرفية تجاه تعزيز الدور التنموي للمصارف خاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يديرها المستثمرون العراقيون وتفعيل المادة 9/ثامناً من قانون الاستثمار ميسرة وتسهيلات مالية بشأن توفير ظروف بالتنسيق مع وزارة المالية فضلاً عن دعم وتطوير قطاع التأمين في العراق</p>	<p>ضعف الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية المتخصصة الناجم عن التشدد في اجراءات الحية المالية من جهة فضلاً عن التزام هذه المصارف بسقوف محددة بالاتمان من جهة اخرى .</p>	<p>9</p>
<p>الاسراع في استكمال التصاميم الاساسية في المحافظة</p>	<p>عدم استكمال التصميم الاساس للعديد من المحافظات ادى الى صعوبة وضع خارطة استثمارية تحدد المناطق الاستثمارية بشكل مصنف حسب القطاعات .</p>	<p>10</p>

تم مراعاة ذلك ضمن مشروع تعديل قانون الاستثمار  
بجعل المشاريع الاستثمار مستثناة من احكام المادة  
المذكورة .

قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي  
للمشركات الزراعية والافراد رقم 35 لسنة  
1983 حيث تتعارض احكام المادة 2 منه  
مع احكام قانون الاستثمار اذ انها لا تجيز  
ايجار الاراضي الزراعية التي يديرها  
الاصلاح الزراعي والواقعة ضمن حدود  
امانة العاصمة او البلديات الى الشركات .

11

تم مراعاة ذلك ضمن مشروع تعديل قانون الاستثمار  
بالحفاظ بالارض التي خصصت له بموجب قانون  
التنمية الصناعية

قانون الاستثمار الصناعي رقم 20 لسنة  
1998 حيث تطلب دائرة التنمية الصناعية  
سحب الارض من المشروع المؤسس  
بموجب قانون الاستثمار الصناعي في حالة  
رغبة المستثمر شموله بقانون الاستثمار  
رقم 13 لسنة 2006 المعدل .

12

تم التوصل الى الاتفاق حيث جرى اعتماد اجازة الاستثمار الممنوحة الى المستثمر كاحد اسباب فتح فرع للشركة .

13 نظام فروع ومكاتب الشركات الاجنبية في العراق رقم 5 لسنة 1989 الذي يعتمد العقود مع الدولة والاتفاقيات الثنائية كاساس لفتح الفروع .

تم صدور فتوى من مجلس شورى الدولة باستثناء المشاريع الاستثمارية من الخضوع لاحكام هذا القرار والسماح بانشاء وحدات سكنية بطريقة البناء الافقي بمساحات تقل عن 300م<sup>2</sup> للمشاريع السكنية المقامة بموجب قانون الاستثمار حصراً.

14 قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم 940 لسنة 1988 الخاص بتحديد مساحة الوحدات السكنية للبناء الافقي في الاقضية والنواحي، حيث اشترط القرار المذكور ان لا تقل مساحة البناء عن 300 م<sup>2</sup> ، وهو ما يتعارض مع قانون الاستثمار حيث يتم بناء وحدات سكنية بطريقة البناء الافقي بمساحات معقولة تصل الى 150 و 200م<sup>2</sup> ولاتتم الموافقة عليها من قبل مديريات البلديات في المحافظات استناداً على القرار المذكور.

تبسيط الاجراءات المتعلقة بتخصيص الاراضي للمستثمرين وتسهيل توقيع العقود او نقل ملكية الاراضي المتاحة للاستثمار الى هيئات الاستثمار المختصة .

صعوبة تخصيص الاراضي الاستثمارية للمستثمرين ومعوقات توقيع العقد الاستثماري للارض من قبل الجهات المالكة بسبب التعامل البيروقراطي والروتيني لتلك الجهات .

15



THE NATIONAL INVESTMENT COMMISSION

الهيئة الوطنية للاستثمار

80

شكراً لأصغائكم

80